

كلمة الإصلاح المنشودة

مع مَقْدَم هذا الشهر الفضيل ، شهر رمضان المبارك يشرفنا أن نزجي التهنئة الخالصة إلى مقام صاحب السمو الأمير حفظه الله ، ولعله من حسن الطالع أن يصادف مَقْدَم الشهر الفضيل الذكرى السنوية العشرين لتولي صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مقاليد الإمارة ومسؤولية الحكم .

حيث شهدت الكويت خلال العقدين المنصرمين أحداثاً جساماً وتحديات كبرى ، لم يكن ممكناً تجاوزها لولا حكمة سموه والتفاف الكويتيين جميعاً حوله رمزاً لوحدهم الوطنية وموثلاً للشرعية ورأساً للسلطات الدستورية .

وتبقى توجيهات سموه حفظه الله ، المتمثلة في كلمات نطقه السامي في إفتتاح أدوار الانعقاد السنوية لمجلس الأمة وكلمته السامية ، التي أعتاد سموه أو يوجهها إلى الأمة في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك من كل عام ، مرشداً ودليل عمل ينبه المسؤولين قبل المواطنين إلى واجباتهم ويضعهم أمام مسؤولياتهم .

ولعلنا ونحن نشهد هذه الأيام المباركة شهر الخير والإيمان ، ومنتظر التوجيه السامي ، الذي ستتضمنه كلمة صاحب السمو الأمير حفظه الله في العشر الأواخر من رمضان ، فإنه يحدونا الأمل أن تكون هنالك فرصة للوقوف أمام مسيرة البلاد في الفترة الماضية ، بحيث يتم استخلاص العبر وتشخيص المشكلات وتحديد المسؤوليات وتعيين سبل العلاج والإصلاح والأنطلاق على طريق التقدم والنهوض .

فقد أصبحت الحالة العامة في البلاد تقتضي أكثر من أي وقت مضى مثل هذه الوقفة ، فما نشهده من ترد للأوضاع ومركزية في اتخاذ القرار وتراخ في التنفيذ وتنام لبؤر الفساد وتخلف في الإدارة وضياع للحقوق وانعدام للمسؤولية ، يدفعنا بالضرورة لأن نتصارع في شؤوننا وتداول في أوضاعنا ، ولا نترك الأمر يندفع بنا نحو ما لاخير لنا فيه ولا صلاح .

فسلطة التنفيذ أصبحت عبئاً على الحكم ومعيقاً لتطور المجتمع والاقتصاد والتنمية، بسبب غياب الرؤية لديها واسلوب اختياراتها وطرائق عملها ومركزية قرارها وتنفيذ بعض المصالح فيه، فيما المطلوب أن تكون الحكومة عوناً للحكم لا عبئاً عليه، وأن تكون درعاً له لا مصدرراً لجلب المتاعب والمصاعب إليه...نحن هنا لا نبخس للحكومة إنجازاتها عندما تحقق إنجازاً، كما كان عليه الحال عند مواجهة متطلبات التحرير وإطفاء حرائق الآبار النفطية، ولكننا في المقابل لا نستطيع أن نغفل مسؤوليتها عن ضياع فرصة تعبئة طاقات البلاد ومواردها بعد التحرير للانطلاق على طريق بناء كويت جديدة على أسس جديدة، وتدخلاتها غير المرغوبة في الانتخابات العامة وانتخابات اللجان البرلمانية عبر قنوات استخدام المال العام وتسخير خدمات جهاز الدولة، وكذلك مسؤوليتها عن المعالجات التي لم تخل من هدر وتنفيع لبعض المشكلات الاقتصادية، والتراخي أمام تفاقم مشكلات أخرى استفحلت وتنامت، وكان يمكن حلها مبكراً وبكلفة اقل كمشكلة "البدون".

وهذا كله يقتضي إعادة نظر جادة في وضع السلطة التنفيذية، بحيث تكون هنالك حكومة ذات رؤية وقرار وقدرة. وأما سلطة التشريع، فإن ما شهدته الساحة الانتخابية من تدخلات مشينة تفرق ولا تجمع، علاوة على اعتبارات وعوامل عديدة، فإنها تعاني اليوم من قصور واضح في قدرتها على القيام بدور تشريعي ورقابي يتناسب وحجم المشكلات العامة والتحديات الكبرى التي تواجهها البلاد، والتي أصبحت تقتضي معالجات تنموية أكثر تبصراً ووعياً بدلاً من مراعاة عنصر استرضاء الناخبين في مصالح آنية عابرة على حساب مستقبلهم ومصالحهم الحيوية الثابتة.

وللأسف أيضاً، فإن سلطة القضاء هي الأخرى قد واجهت هزّات ومحاولات كادت أن تنال من مكانتها التي لا بد أن تكون بمنأى عن أي صراع أو ضغط أو مصالح، تأكيداً لمبدأ سيادة القانون واحترامه وتطبيقه تطبيقاً عادلاً...باعتباره أن "العدل اساس الملك".

إن ما تعانيه البلاد من مشكلات وما تشكو منه السلطات الثلاث من أوجه قصور وما يعتورها من جوانب ضعف، تستدعي وقفة تقال فيها كلمة الإصلاح المرتجى، التي نأمل أن تكون واضحة وقريبة وكلمة الحق، التي يجب أن تقال امثالاً للقسم الدستوري بالله العظيم على الألتزام التام بها، وفاءً بالعهد وإصداقاً للوعد.

